The Role of Accounting in Supporting Environmental Policies and Achieving Climate Justice in Iraq: Towards Responsible Green Accounting

دور المحاسبة في دعم السياسات البيئية وتحقيق العدالة المناخية في العراق: نحو محاسبة خضراء مسؤولة

م .م محمد عدنان حمود الحمداني

Mohammed Adnan Hamoud Al-hamdani

كلية الحضارة الجامعة- قسم ادارة الاعمال

mohammed.ad22@alimamunc.edu.iq

م .م عائشه حسن راضي العائدي

Aisha Hassan Radhi Al-aidi

جامعة الامام جعفر الصادق ع فرع ذي قار –قسم اقتصاديات النفط والغاز

mohammed.ad22@alimamunc.edu.iq

م .م علي عدنان حمود الحمداني

Ali Adnan Hamoud Al-hamdani

كلية الحضارة الجامعة- قسم ادارة الاعمال

mohammed.ad22@alimamunc.edu.iq

الملخص:

يمثل دور المحاسبة في دعم السياسات البيئية وتحقيق العدالة المناخية محورًا مهمًا في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية، خاصة في العراق، فلذلك نسلط الضوء من خلال هذا البحث على دور المحاسبة في دعم السياسات البيئية وتحقيق العدالة المناخية، ومعرفة تأثير ذلك نحو تحقيق محاسبة خضراء مسؤولة، وحتي نحقق هدف البحث اعتمدنا منهج المسح الميداني بشقيه الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة علمية من أجل جمع البيانات، وزعت على عينة عشوائية من العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لتطبيق المحاسبة الخضراء على تحقيق العدالة المناخية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي عند 0.05 واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الخضراء وتحقيق العدالة المناخية في الشركات

العاملة في القطاع الصناعي العراقي عند 0.05 وتبين أن كلما ازداد مستوى تطبيق المحاسبة الخضراء بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق العدالة المناخية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي بمقدار 0.758%، ولذلك توصي الدراسة العمل على زيادة قدرة الشركات العاملة في القطاع الصناعي على تنفيذ السياسات البيئية لمساعدتها في تحمل مسئوليتها البيئية.

الكلمات المفتاحية: دور المحاسبة – السياسات البيئية – العدالة المناخية- المحاسبة الخضراء.

Abstract:

The role of accounting in supporting environmental policies and achieving climate justice is a key component in promoting economic and environmental sustainability, particularly in Iraq. Therefore, through this research, we highlight the role of accounting in supporting environmental policies and achieving climate justice, and examine the impact of this on achieving responsible green accounting. To achieve the research objective, we will: We adopted the field survey method with its two aspects, descriptive and analytical, and a scientific questionnaire was designed to collect data. It was distributed to a random sample of employees in the financial and accounting departments in companies operating in the Iraqi industrial sector. The study concluded that there is a statistically significant direct effect of applying green accounting on achieving climate justice in companies operating in the Iraqi industrial sector at 0.05. It was found that there is a strong, statistically significant, direct correlation between the application of green accounting and the achievement of climate justice in companies operating in the Iraqi industrial sector at 0.05. It was found that every time the level of green accounting application increases by 1%, the level of achieving climate justice in companies operating in the Iraqi industrial sector increases by 0.758%. Therefore, the study recommends increasing the capacity of companies operating in the industrial sector to implement environmental policies to help them fulfill their environmental responsibilities.

Keywords: The role of accounting - Environmental policies - Climate justice - green accounting.

المقدمة:

في ظل ما يشهد العالم اليوم من اهتمام متزايد بالقضايا البيئية، مما دفع الدول إلى اعتماد سياسات تهدف إلى تحقيق العدالة المناخية والاستدامة البيئية. ففي العراق تتأثر البيئة بعوامل عدة، مثل النشاط الصناعي واستخراج النفط، وبذلك يصبح دور المحاسبة البيئية ضروريًا لدعم السياسات الحكومية وتعزيز الشفافية في الإفصاح عن الأثر البيئي للمنشآت الاقتصادية، حيث تلعب المحاسبة دورًا هامًا في دعم السياسات البيئية وتحقيق العدالة المناخية، من خلال توفير المعلومات المالية والبيئية اللازمة لاتخاذ القرارات المستدامة. في ظل التحديات البيئية والمناخية التي تواجه العالم، فإن المحاسبة الخضراء المسؤولة أصبحت ضرورة حتمية لضمان استدامة الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: مشكلة البحث:

أصبح الاهتمام بالبيئة وحمايتها يشغل اهتمام المجتمع، ويأتي ذلك الاهتمام متواكبا مع الظروف المجتمعية الراهنة، فالعالم يواجه أربع قنابل موقوتة هي الانفجار السكاني، نقص في الموارد، التلوث البيئي، رؤوس أموال، وعلى ذلك فأن الدول بمنظماتها وقطاعاتها المختلفة تؤدي دوراً فعالاً في مجال حماية البيئة، وفي هذا السياق يُعد دور المحاسبة في دعم السياسات البيئية وتحقيق العدالة المناخية محورًا مهمًا في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية، خاصة في العراق، حيث تواجه الموارد الطبيعية تحديات متزايدة بسبب الأنشطة الصناعية واستخراج النفط. ولذلك تتمثل فكرة الموضوع في دراسة كيفية توظيف المحاسبة الخضراء كأداة لتقييم الأثر البيئي للمنشآت، وتحفيز الشركات على تبني ممارسات مسؤولة تساهم في حماية البيئة.

وفي ظل ما تواجه المؤسسات في العراق من تحديات عديدة في تطبيق المحاسبة البيئية، مثل غياب تشريعات واضحة، ضعف الإفصاح المالي عن الأثر البيئي، وقلة الوعي لدى الشركات حول أهمية تحقيق العدالة المناخية. كما أن التقلبات الاقتصادية والسياسية تؤثر على مدى التزام المؤسسات بتطبيق معايير المحاسبة البيئية، فبناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في التعرف الدور التي تساهم به المحاسبة في دعم السياسات البيئية وتحقيق العدالة المناخية في العراق: نحو محاسبة خضراء مسؤولة.

ثانياً: أسئلة البحث:

السؤال الرئيسي: ما هو دور المحاسبة في دعم السياسات البيئية وتحقيق العدالة المناخية في العراق: نحو محاسبة خضراء مسؤولة؟

ويتفرع منه التالي:

1. كيف يمكن للمحاسبة أن تساهم في تنفيذ السياسات البيئية في العراق؟
2. كيف يمكن للمحاسبة أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في العراق؟
3. ما هو دور المحاسبة في تعزيز الشفافية والمساءلة في العراق؟

4. . كيف يمكن للمحاسبة أن تساهم في تحقيق العدالة المناخية في العراق؟
5. ما هو تأثير المحاسبة الخضراء المسؤولة على الأداء المالي والبيئي للشركات في العراق؟

ثالثاً: هدف البحث.

يعد الهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على الدور التي تساهم به المحاسبة في دعم السياسات البيئية وتحقيق العدالة المناخية، ومعرفة تأثير ذلك نحو تحقيق محاسبة خضراء مسؤولة، ومن أجل تحقيق يسعى البحث للتعرف على:

1. دور المحاسبة في المساهمة في تنفيذ السياسات البيئية في العراق.
2. مدى مساهمة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.
3. التعرف على دور المحاسبة في تعزيز الشفافية والمساءلة في العراق.
4. التعرف على مدى مساهمة للمحاسبة في تحقيق العدالة المناخية في العراق.
5. التعرف على مدى تأثير المحاسبة الخضراء المسؤولة على الأداء المالي والبيئي للشركات في العراق.

رابعاً: فرضيات البحث.

الفرضية الرئيسية :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **تطبيق مبادئ المحاسبة البيئية وفعالية تنفيذ السياسات البيئية في العراق.**

الفرضيات الفرعية:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراج التكاليف البيئية في السجلات المحاسبية وتحسين الالتزام باللوائح البيئية.

2- وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قياس وتتبع الأداء البيئي للشركات ودعم اتخاذ القرارات البيئية الرشيدة من قبل صناع السياسات.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير البيئية الشفافة وزيادة قدرة الجهات الرقابية على متابعة تنفيذ السياسات البيئية.

4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخصيص الموارد المالية للأنشطة البيئية وتحقيق أهداف السياسات البيئية المحددة.

5- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام المحاسبة البيئية كأداة للمساءلة وتحسين امتثال الشركات للسياسات البيئية.

خامساً: أهمية البحث.

تُمثل التغيرات المناخية والقضايا المرتبطة بها، كالتأثيرات المتفاقمة لغازات الاحتباس الحراري الناتجة عن تزايد انبعاثات الكربون، تحديًا استراتيجيًا محوريًا في بيئات الأعمال. هذه التغيرات تُفضي إلى تأثيرات مباشرة تُعيق

تحقيق التنمية المستدامة(السبهان، 2024، ص32).، مما جعل قضية التغير المناخي تتصدر اهتمامات العالم وتُهيمن على الفكر المهني والأكاديمي، فلذلك أصبح الأفصاح عن التغيرات المناخية يمثل جانب من اهتمامات الأدب المحاسبي، ولكن حتي الآن ذلك الاهتمام ما زال محدود، نتيجة لندرة الدراسات المتعلقة بدور المحاسبة في التغيرات المناخية، فلذلك نهتم من خلال هذا البحث بتحديد دور المحاسبة في دعم السياسات البيئية وتحقيق العدالة المناخية في العراق- من أجل تطبيق محاسبة خضراء مسؤولة، ولذلك يمكن تلخيص أهمية البحث في التالي:

الأهمية العلمية.

1- يساهم البحث في إثراء الإطار المفاهيمي للمحاسبة البيئية والمحاسبة الخضراء المسؤولة من خلال ربطها بمفاهيم حديثة مثل العدالة المناخية، مما يقدم منظورًا جديدًا لدور المحاسبة يتجاوز الجوانب التقليدية.

2- يوفر البحث أساسًا نظريًا متينًا لفهم كيفية تأثير الممارسات المحاسبية على السياسات البيئية وتحقيق العدالة المناخية، مما يمكن أن يكون نقطة انطلاق لأبحاث مستقبلية أكثر تخصصًا.

الأهمية العملية

1- يساهم البحث في تحديد دور المحاسبة في تعزيز الشفافية في الإفصاح عن المعلومات البيئية، مما يعزز المساءلة البيئية للشركات والجهات الحكومية أمام الجمهور وأصحاب المصلحة.

2- يقدم البحث توصيات عملية لواضعي السياسات البيئية والمناخية في العراق حول كيفية الاستفادة من الأدوات المحاسبية لتعزيز فعالية السياسات الحالية والمستقبلية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والعدالة المناخية.

3- يساهم البحث في رفع مستوى الوعي بأهمية القضايا البيئية والمناخية ودور المحاسبة كأداة رئيسية لمواجهتها، سواء لدى الأكاديميين، المهنيين، صناع القرار، أو الجمهور العام.

سادساً: منهجية البحث:

يتم الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال القيام بمسح ميداني، وتصميم استبانة علمية من أجل جمع البيانات، يتم توزيعها على عينة عشوائية من مجتمع البحث والتي يتمثل في الشركات العاملة في القطاع الصناعي التي تؤثر على البيئة في العراق.

سابعاً: الدراسات السابقة:

دراسة " هناء علي عبدالله سلامة، 2024" دراسة الأثر التفاعلي للإفصاح المحاسبي عن مخاطر التغيرات المناخية وجودة آليات حوكمة الشركات على قرارات المستثمرين، هدفت الدراسة إلى تحليل الأثر التفاعلي للإفصاح المحاسبي عن مخاطر التغيرات المناخية وجودة آليات حوكمة الشركات على قرارات المستثمرين، واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوي في فحص محتوي التقارير المالية السنوية لعينة مكونة 50 شركة مقيدة في

البورصة المصرية، وحتي تحقق الدراسة هدفها فقد تم القيام ببناء ثلاثة نماذج الأول قياس أثر الإفصاح عن المخاطر التغيرات المناخية على قرارات المستثمرين، والثاني عن قياس أثر جودة آليات حوكمة الشركات على قرارات المستثمرين، والثالث لقياس أثر التفاعل بين الأفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية وجودة آليات الحوكمة على قرارات المستثمرين، وتوصلت الدراسة إن الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية يؤثر بشكل إيجابي على قرارات المستثمرين، كما أن وجود آليات حوكمة الشركات تؤثر بشكل إيجابي على قرارات المستثمرين، بخلاف أن وود تفاعل بين الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية وجودة وآليات الحوكمة يؤثر على قرارات المستثمرين.

دراسة " تسعديت بوسبعين، 2022" بعنوان القياس الاقتصادي لأثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة سبيل للمحاسبة عنها، هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية القياس الاقتصادي لأثار التغيرات المناخية على مختلف إبعاد التنمية المستدامة، وأهمية المحاسبة عنها، حيث سلطنا الضوء حول أهم النماذج والدراسات الاقتصادية المستعملة حيث توصلت الدراسة أن الدور المحاسبي الذي يؤديه القياس والتكميم الاقتصادي لآثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة كأساس في تحديد الأساليب المحاسبية الملائمة في التغير عن حجم آثار الظاهرة البيئية ودعم الجهود الدولية في مواهتها والتكيف مع آثارها.

دراسة" محمد يسري يوسف، 2019" دور المحاسبة الإدارية في دعم التنمية المستدامة، هدفت الدراسة إلى توضيح الدور التي تساهم به المحاسبة في دعم عمليات التنمية المستدامة بالتطبيق على إحدى شركات الأسمدة المصرية، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي بهدف دراسة بعض الكتابات والدراسات السابقة للاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث، بالإضافة للاعتماد على المنهج الاستنباطي من أجل وضع فروض الدراسة واختبار مدى صحتها في الواقع التطبيقي، وتوصلت الدراسة إن المنظمات في الوقت الراهن تواجه العديد من التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي كان لها اثر في تحفيز المنظمات على الأخذ بنظام المحاسبة البيئية، تساعد المحاسبة الإدارية البيئية على تحسين الأداء البيئي ودعم التنمية المستدامة والاهتمام بالإبعاد الاقتصادية، ولذلك توصى الدراسة الحكومات المصرية بضرورة قيامها متمثلة في وزارة شئون البيئة والأجهزة المعنية بتجهيز ونشر المحاسبة الإدارية البيئية, وإعداد الندوات والمؤتمرات التي تناقش البيانات والمعلومات المحددة لإطارها.

دراسة" بوردرجة رمزي، ولخشين عبير، 2022" تطبيق المحاسبة الخضراء آلية استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، هدفت الدراسة إلى ابرز أهمية تطبيق المحاسبة الخضراء بركيزيتها القياس والافصاح عن التكاليف البيئية في إبعاد التنمية المستدامة، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة علمية وزعت على عينة من المختصين في مجال المحاسبة، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج لعل من ابرزها وجود إدراك عالي لأفراد العينة حول أهمية تطبيق المحاسبة الخضراء في

المؤسسات الاقتصادية، كما توصلت الدراسة لوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمحاسبة الخضراء على إبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظرهم وذلك بدرجة ارتباط بلغت 71% بين المتغيرين.

من خلال عرض للدراسات السابقة تبين وجود اهتمام في الأدبيات المحاسبية بموضوع التنمية المستدامة، والمحاسبة الخضراء، كأحد الآليات الفعالة في حماية البيئة، وبناء على ذلك يتميّز البحث الحالي "دور المحاسبة في دعم السياسات البيئية وتحقيق العدالة المناخية في العراق: نحو محاسبة خضراء مسؤولة" بعدة أوجه تميّز عن الدراسات السابقة، من حيث السياق الجغرافي، الإطار المفاهيمي، والطرح النقدي التطبيقي، وهو ما يمنحه بعداً جديداً ومساهمة نوعية في الحقل العلمي، ففي ضوء علمنا فأن البحث الحالي يُعد من أوائل الدراسات التي تربط بشكل صريح بين المحاسبة والعدالة المناخية ، وهو مفهوم يتجاوز الأبعاد البيئية والاقتصادية ليشمل العدالة الاجتماعية وتوزيع عبء التغيرات المناخية على الفئات الضعيفة والمهمشة. في حين ركزت معظم الدراسات السابقة، مثل دراسة "سلامة، 2024" و"بوسبعين، 2022"، على الإفصاح والقياس المحاسبي لأثر التغير المناخي أو على التنمية المستدامة عموماً، فإن هذا البحث يضع العدالة المناخية كهدف مركزي للمحاسبة الخضراء، وهو ما يمثل توسعًا مفاهيميًا غير مطروق كثيرًا في الأدبيات العربية.

كما يتميّز هذا البحث بتركيزه على السياق العراقي، وهو سياق غني بالتحديات البيئية لكنه يعاني من قلة الإنتاج العلمي في مجال المحاسبة البيئية. الدراسات السابقة تم تطبيقها في مصر والجزائر، وركّزت على بيئات تنظيمية وبنيوية مختلفة، بينما يسعى هذا البحث إلى تقديم إطار عملي يراعي خصوصيات البيئة العراقية من حيث التشريعات، وضعف البنى البيئية، والنقص في أدوات الحوكمة.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمحاسبة الخضراء والعدالة المناخية.

في ظل ما يشهده العالم من تحديات بيئية متسارعة وتفاقم ظواهر التغير المناخي، بات من الضروري أن تُدرج المحاسبة البيئية ضمن الإطار المؤسسي العام للنظام المحاسبي، كأداة فاعلة لدعم استراتيجيات الاستدامة البيئية وتعزيز العدالة المناخية.(بودرجة ولخشين، 2022، ص248)، فمع تزايد الوعي العالمي بضرورة تقاسم تبعات التغير المناخي بشكل عادل بين الدول والفئات المختلفة، لم يعد الإفصاح عن الأداء البيئي مجرد وسيلة للتقارير المالية، بل أصبح ركيزة أساسية تترجم التزام المؤسسات نحو مبادئ الشفافية والمساءلة البيئية والاجتماعية على حد سواء.(البسيوني وعاشور، 2023، ص 1305)

المطلب الأول: المحاسبة الخضراء وأهميتها.

أولاً: مفهوم المحاسبة الخضراء.

يشير مفهوم المحاسبة الخضراء إلى المحاسبة البيئية، حيث تلعب دوراً حيوياً في المسئولية الاجتماعية للمؤسسة (Kumar and others,2015,p.30) فالمحاسبة الخضراء هي نتاج تفاعل بين البيئة والاقتصاد من أجل إرساء مبادئ التنمية المستدامة، والمحاسبة البيئية الاقتصادية توسيع محدد في الأصول المحاسبية التقليدية لتحقيق

التنمية المستدامة في تطوير المحاسبة الخضراء. (سعفان وآخرون، 2024، ص 1399)، حيث تقوم المحاسبة البيئية على قياس وتحديد الأنشطة التي تتعلق بالبيئة والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية من أجل المساعدة في اتخاذ القرارات. ولذلك فقد اشار لمفهوم المحاسبة الخضراء على أنها" أحد فروع علم المحاسبة، الذي يهتم بقياس التكاليف البيئية، وأظهر ذلك في نتائج العمليات". (ligi, 2014, p.44) وقد تم التأكيد من قبل وزارة البيئة الأمريكية بأن المحاسبة الخضراء تقوم على تحديد وتجميع وقياس الأنشطة البيئية للمؤسسة، والافصاح عنها للاستفادة منها في اتخاذ القرارات. (عبد الحسين، 2014، ص293). تعود نشأة المحاسبة الخضراء إلى البروفسور الاقتصادي peter Wood التي اكتشافها في عام 1980، والتي أشار إلى أنها أد فروع المحاسبة التي يهتم بالتكاليف البيئية. ومن هذا المنطلق المحاسبة الخضراء تقوم على تغطية جميع النواحي المحاسبية التي من الممكن أن تتأثر باستجابة الوحدة الاقتصادية للأمور البيئية والاجتماعية الداخلية والخارجية. (خدومة وزروق، 2018، ص 2018).

ثانياً: أهمية المحاسبة الخضراء.

المحاسبة الخضراء وسيلة جوهرية لإدماج البعد البيئي في القرارات الاقتصادية، حيث تمكّن المؤسسات من قياس التكاليف البيئية الحقيقية لأنشطتها، مثل الانبعاثات والتلوث واستهلاك الموارد، وإدراجها ضمن تقارير الأداء المالي. هذا يساعد الإدارة على تحديد المجالات ذات الأثر البيئي المرتفع واتخاذ قرارات تقلل من التكلفة البيئية وتعزّز الاستدامة، ويرجع أهمية المحاسبة البيئية والاجتماعية إلى :(خدومة وزروق، 2018، ص 154)

1-تزايد الاعتراف بالمسئولية البيئية، حيث أن ذلك يعد مقياس لأداء المؤسسة، إلا أن الظروف المحيطة بالمشروع والتلوث البيئي، نتيجة لمزاولة المشروع لنشاطه أثرت على تحقيق ذلك الهدف، ولذلك أصبح على المحاسب ضرورة تحليل وقياس الأثر الاجتماعي والبيئي للمشروعات.

2-فقد أدّى التوسع الصناعي المتسارع وما رافقه من تزايد ملحوظ في معدلات التلوث البيئي إلى تعاظم الحاجة لتقييم مدى التزام المؤسسات بمسؤولياتها تجاه البيئة والمجتمع، ولم يعد بالإمكان إغفال الأثر البيئي والاجتماعي لأنشطة تلك المشاريع ضمن التقارير المالية. (بالرقي، 2009، ص 349)، فلذلك تم التوجه إلى أخذ التكاليف البيئية ضمن عناصر التكاليف المتعلقة بأنشطة المؤسسة. (خدومة وزروق، 2018، ص 155) فالمحاسبة الخضراء مفهوم يعطي للشركات الأولوية للكفاءة والفعالية في استخدام الموارد بطريقة مستدامة، بحيث تكون قادرة على مواءمة تطوير الشركة مع الوظائف البيئية، بما توفر فوائد للمجتمع. (Nge et al., 2019, p.28)

المطلب الثاني: العدالة المناخية.

أصبحت التغيرات المناخية من الظواهر البيئية التي باتت واقعًا ملموسًا يحمل في طياته تهديدات متعددة الأبعاد تنعكس سلبًا على أداء الشركات واستقرارها المالي. ومع تنامي احتمالات تكرار هذه الظواهر وحدّتها في السنوات القادمة، (سلامة، 2024، ص 409) أصبحت هذه التغيرات تشكّل تحديًا جوهريًا لمهنة المحاسبة التي باتت

مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتطوير أدواتها وأساليبها لمواكبة هذه المستجدات. وقد تزايدت الضغوط التي يفرضها المستثمرون، سواء الحاليون أو المحتملون، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة، للحصول على معلومات دقيقة وشفافة بشأن الآثار الاقتصادية الناجمة عن مخاطر التغيرات المناخية على الشركات. (li A, & lee E,2023)

أولاً: مفهوم العدالة المناخية.

على مدى العقدين برز تغير المناخ والاحترار العالمي على أنهما من القضايا البيئية العالمية (السبهان، 2024، ص 32). وقد عرفت التغيرات المناخية على أنها" هي تلك التحولات السيئة والمضطربة والمفاجئة في درجات الحرارة وأنماط الطقس، نتيجة أسباب عديدة " كالبراكين وقطع الأشجار وحرقها، وحرق الوقود الأحفوري، مثل (النفط والفحم والغاز)، مما يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي، وظهور العديد من المشكلات، كارتفاع درات الحرارة وانخفاض منسوب المياه، والتصحر، وزيادة معدلات الحرائق، والعواصف الكارثية، وتدهور التنوع البيولوجي. (أبو النصر، 2022، ص1)

أما مفهوم العدالة المناخية: فالعدالة المناخية تعد مزيجاً بين حقوق الإنسان وتغيير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول حماية حقوق الإنسان التي تتأثر من جراء التغيرات المناخية، فالعدالة أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والفقيرة. (بشير، 2022، ص 346)، فالعدالة المناخية كعدالة كونية هي المسئولية التاريخية عن الجزء من انبعاثات الغازات الدفينة تقع على عاتق الدول الصناعية، فالعدالة المناخية رؤية لحل وتخفيف الأعباء غير المتعادلة الناتجة عن التغير المناخي. وقد تعددت المفاهيم بشأن ا لعدالة المناخية حيث تشير إلى المعاملة العادلة لجميع الناس والتحرر من التميز، مع خلق مشاريع وسياسات تعالج تغيير المناخ. (Kerber, 2012, p.232) فالعدالة المناخية أفضل طريقة لتوزيع الأعباء وتكاليف التخفيف بالتساوي لحماية حقوق الإنسان، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة في المجتمع. (بشير، 2022، ص 350). وتقوم العدالة المناخية على مبادئ رئيسية، أبرزها:

-تحمّل المسؤولية التاريخية: حيث يُتوقع من الدول والمجتمعات الصناعية التي ساهمت بشكل كبير في زيادة الانبعاثات الكربونية أن تتحمّل مسؤولياتها وتقدّم الدعم للدول النامية في جهود التكيّف والتخفيف.

-التوزيع العادل للأعباء، بحيث لا يُفرض على الفئات الضعيفة أو الدول الأقل دخلًا أثمان السياسات البيئية والإجراءات المناخية التي لم تكن سببًا فيها.

-الحق في التنمية المستدامة، إذ تُعد العدالة المناخية جزءًا من حق الشعوب في تحسين مستويات معيشتها دون المساس بالحق البيئي للأجيال القادمة.

- المساءلة والمشاركة، ينبغي أن تُتاح الفرصة لكل المجتمعات المتأثرة، خصوصًا المهمّشة منها، للمشاركة في صنع السياسات البيئية التي تؤثر في مستقبلها.

فبذلك فأن العدالة المناخية هي دعوة لإعادة هيكلة السياسات المناخية العالمية والمحلية على أسس من التكافؤ والتضامن والشفافية، تضمن ألا تُترك المجتمعات الفقيرة على الهامش في مواجهة أزمة بيئية لم تكن هي الفاعل الرئيسي فيها.

ثانياً: مخاطر التغيرات المناخية.

يؤدي تغيير المناخ إلى العديد من المخاطر التي تواجه الشركات، وتؤثر على النظم الطبيعية والبشرية، حيث تشمل على المخاطر المادية والتنظيمية، وغالباً ما تتحمل الشركات والمجتمعات خسائر مزاولة الأنشطة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة المرتبطة بالاستدامة. (سلامة، 2024، ص 413) ولذلك فقد حددت دراسة أجرها متولي والغريب في 2023 عن المخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية، وفقد تم تقسيمها في هذه الدراسة إلى قسمين (مخاطر مادية ومخاطر بالانتقال) فالمخاطر المادية تتمثل في المخاطر التي تنت عن الكوارث المرتبطة بالمناخ والتأثيرات المتعلقة بالانتقال، بخلاف ممارسة الأنشطة المسببة لغازات الاحتباس الحراري، حيث ينعكس تأثيرها على قيم الأصول المتعلقة بالمؤسسة وتدهورها، أما المخاطر المرتبطة بالانتقال تعين تلك المخاطر المتعلقة باقتصاد منخفض الكربون وبالتالي ينتج الحد الأدنى من انبعاثات الغازات الدفينة في الغلاف الجوي، وتحديداً ثاني أكسيد الكربون. ومن منطلق تداعيات المخاطر المناخية على المجتمع بشكل عام، وعلى المؤسسات بشكل خاص، وفي ظل تنامي الاهتمام بهذه الظاهرة ومخاطرها، فقد استوجب الأمر ضرورة الافصاح المحاسبي في التقارير المالية عن المعلومات المتعلقة بالتغيرات المناخية، مما زاد ذلك من اهتمامات الهيئات والمنظمات المهنية والمجالس الدولية المعنية بالإفصاح عن معلومات التغيرات المناخية. (شحاتة، 2023، ص 23)

ثالثاً: التفاعل بين المحاسبة الخضراء والعدالة المناخية.

أن المعلومات الحالية التي تقدمها المحاسبة إلى المجتمع لا تكفي لأغراض المحافظة على البيئة، بينما تتطلب التركيز على تحقيق العدالة المناخية. (الوردي، وزروق، 2018، ص 153) المحاسبة الخضراء لا تقتصر على قياس التكاليف البيئية، بل تُسهم في رصد توزيع الضرر البيئي وتحديد الفئات الأكثر تأثرًا، ما يدعم الرؤية الشاملة للعدالة المناخية. وهكذا تصبح المحاسبة ليس فقط أداة إدارية، بل ممارسة مسؤولة تُسهم في إصلاح السياسات البيئية وإنصاف الفئات الهشّة بيئيًا. تقتضي أن يتحمل الملوثون الحقيقيون العبء الأكبر من تكاليف معالجة التغير المناخي وآثاره. من خلال المعلومات الدقيقة التي توفرها المحاسبة الخضراء (مثل قياس البصمة الكربونية للشركات الكبرى)، يصبح من الممكن تحديد الجهات التي تساهم بشكل أكبر في المشكلة وبالتالي مساءلتها عن دورها، العدالة المناخية تسعى لضمان أن تكون هذه التكاليف والفوائد موزعة بشكل عادل. فالمجتمعات المهمشة والبلدان النامية غالبًا ما تكون الأقل مساهمة في التغير المناخي، لكنها الأكثر تضررًا من آثاره. المحاسبة الخضراء يمكن أن تكشف عن هذا التفاوت في التأثيرات، وتدعم تصميم آليات للتعويض أو توجيه الموارد نحو هذه الفئات لتمكينها من التكيف أو التعافي.وذلك ما تم تأكيده في دراسة " بشير، 2022، ص

12" على أن للدول الصناعية السبق التاريخي في التصنيع، وبالتالي الإضرار بالغلاف الجوي، ولذلك تتحمل معظم المسئولية عن توليد الانبعاثات.

المبحث الثاني: السياسات البيئية في العراق ودور المحاسبة الخضراء في تحقيق العدالة المناخية.

منذ سنوات يواجه جميع قارات العالم بوجه عام، والمجتمع العراقي بشكل خاص تحديات بيئية متفاقمة تتمثل في التصحر الواسع النطاق، وتراجع الموارد المائية، وازدياد تكرار الظواهر المناخية المتطرفة مثل موجات الحرارة والجفاف (أبو تراب، 2021، ص1). هذه التحديات، التي يفاقمها ضعف البنية التحتية البيئية وتأخر السياسات المناخية، مما يخلف ذلك تحدياً هائلاً نحو تحقيق التنمية. (أبو سكين، 2020، ص 141) مما جعل من الضروري إعادة النظر في المنظومة البيئية وتحديد أدوات داعمة للتحوّل نحو الاستدامة. ومن بين هذه الأدوات، برزت المحاسبة البيئية (المحاسبة الخضراء)، بوصفها وسيلة استراتيجية يمكن توظيفها لتعزيز الحوكمة البيئية وتحقيق العدالة المناخية المنشودة.

المطلب الأول: السياسات البيئية في العراق

وحتي يتم تحسين الواقع البيئي في العراق، فأن الأمر يستوجب ضرورة وضع سياسات بيئية علمية ومعتمدة من قبل الحكومة المركزية والحكومات المحلية في المحافظات وبما ينسجم والخطط الاقتصادية والاجتماعية وأعاده أعمار المناطق المحررة والبنى التحتية وزيادة الغطاء النباتي وإيقاف امتداد التصحر والجفاف وتجريف الأراضي الزراعية وإصلاح الخلل في التنوع الإحيائي ومراقبة مستويات التلوث بكافة أنواعها في الماء والهواء والتربة ومعالجة والربط بين متطلبات الاستثمار في التنمية المستدامة. (أبو تراب، 2021، ص1). تعتبر السياسات البيئية في العراق جزءًا لا يتجزأ من التنمية المستدامة، وتهدف إلى حماية البيئة وتحسينها. فلذلك لابد من التواصل لسياسات بيئية لمواجهة التغيرات المناخية التي يعاني منها العراق، وحتى يتحقق ذلك لابد من بذل الجهود المعنية من أجل التوصل لمواجهة المشكلات المناخية. (عبود، 2023، ص3)

أولاً: مفهوم السياسية البيئية.

تشير معناها إلى أنها" عنصر من السياسة العامة التي يتمثل في التوجهات والغايات العامة المتعلقة بالبيئة لمنظمة ما. (LAUFENCE, 1993.p. 112) كما ينظر إليها بأنها الخطوط العريضة التي تعكس الإجراءات والقواعد التي تحدد أسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية، مع تحديد مهام المؤسسات والجهات المختلفة المشاركة والمسئولة عن تنفيذ هذه السياسات". (حشوف، 2017، ص 118)

وبذلك فالسياسات البيئية هي مجموعة من المبادئ، القواعد، الإجراءات، والقرارات التي تتخذها الحكومات، المنظمات، الشركات، أو حتى الأفراد، بهدف إدارة الأنشطة البشرية التي تؤثر على البيئة الطبيعية .الهدف الأساسي من هذه السياسات هو منع، تقليل، أو التخفيف من الآثار الضارة على الطبيعة والموارد الطبيعية، وضمان عدم تسبب التغيرات الناتجة عن الأنشطة البشرية في إحداث آثار سلبية على صحة الإنسان ورفاهيته.

ثانياً: السياسات البيئية العر اقية نحو تحقيق الاستدامة المناخية.

ومع تزايد المخاطر المناخية في المنطقة، أصبح من الضروري تطوير سياسات بيئية عراقية تتسم بالمرونة والتكامل، وتُعنى بتطبيق استراتيجيات التكيف المناخي والإدارة المستدامة للموارد. ولكن هذا يتطلب إصلاحًا مؤسسيًا شاملًا، وتعزيزًا لدور القطاع الخاص والمجتمع المدني، خاصة في ضوء التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر والاستثمار المستدام.

المطلب الثاني: دور المحاسبة الخضراء في تحقيق العدالة المناخية.

المحاسبة الخضراء هي ناتج تفاعل العلاقة بين البيئة والاقتصاد، كما أن موضوع المحاسبة البيئية هو توسع لحدود الأصول في المحاسبة الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة. (كردوي وآخرون، 2020، ص 513)

تلعب المحاسبة الخضراء دورًا جوهريًا في تحقيق العدالة المناخية، باعتبارها أداة لإدارة التكاليف البيئية للمؤسسات، مما يساهم في التحكم في عناصر التكاليف أو تقليلها بهدف اتخاذ القرارات المناسبة. (ميرغني، 2020، ص 72) مما ينعكس ذلك بشكل إيجابي على بناء نظام اقتصادي أكثر إنصافًا ووعيًا بأثر الأنشطة البشرية على البيئة والفئات الاجتماعية المختلفة. فالمحاسبة لم تعد حكرًا على الجوانب المالية فقط، بل أصبحت أداة حيوية لرصد الأثر البيئي وتوزيع تبعاته بشكل عادل وشفا، الذي يدور حوله مفهوم التنمية المستدامة. وفي هذا السياق فقد طالبت العديد من الجهات المعنية بضرورة تحمل المؤسسة كامل مسؤلياتها في الحفاظ على البيئة، في ظل أن مخرجات المحاسبة المالية لم تعد كافية للمستثمرين في اتخاذ القرارات . (ميرغني، 2020، ص70) فبناء على ذلك أصبح الافصاح المحاسبي عن المعلومات بشأن التفاعلات الاجتماعية والبيئية للمنظمات إحدى السمات المعاصرة لبيئة الأعمال، مما دفع ذلك إلى الاهتمام بمبادرات الافصاح عن المسئوليات البيئية والتغيرات المناخية وتداعياتها الاقتصادية، (أحمد، 2024،ص 300) فالمحاسبة البيئية هي آلية يمكن من خلالها تحديد قياس عناصر تكلفة أنشطة الحماية البيئية التي تقوم بها المؤسسات.

فمن خلال إدماج البيانات البيئية ضمن القوائم المالية والتقارير السنوية، تستطيع المؤسسات أن توضح مدى التزامها تجاه البيئة والمجتمع. هذا الإفصاح لا يقتصر على تحديد تكاليف التلوث أو استهلاك الموارد، بل يشمل أيضًا تحليل من يتأثر بهذه العمليات، وبأي درجة، مما يجعل المحاسبة الخضراء أداة لإظهار التفاوت البيئي والاجتماعي داخل المجتمع. وتكمن أهمية هذه المحاسبة في قدرتها على تقديم معلومات دقيقة تساعد في رسم سياسات تعويض أو تقليل الضرر للفئات الهشّة، خصوصًا تلك التي تعاني من تبعات التغيرات المناخية دون أن تكون مساهمة مباشرة فيها، وهو جوهر العدالة المناخية. كما أنها تعزز من مساءلة المؤسسات وتحثها على تبنّي نماذج إنتاج تراعي الاستدامة والإنصاف في استخدام الموارد البيئية. وإذا ما دُمجت المحاسبة الخضراء ضمن السياسات الوطنية، فإنها قادرة على دعم اتخاذ قرارات تشريعية وتنفيذية تُسهم في الحد من الفجوات البيئية،

وتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية الفئات المتضررة من التدهور المناخي. بهذا المعنى، تتحول المحاسبة من وظيفة فنية إلى ممارسة أخلاقية تُسهم في صناعة بيئة أكثر عدالة واستقرارًا.

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن الاستدامة المناخية هدفًا استراتيجيًا يتطلب من العراق تبني سياسات بيئية مرنة وقابلة للتكيف، تستند إلى إدارة رشيدة للموارد الطبيعية، وتقنيات حديثة في تقليل الانبعاثات وتدوير النفايات. وقد صدرت عدة قوانين في هذا الإطار، أبرزها قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009، إلا أن التحدي الأكبر يكمن في التطبيق العملي وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، خاصة بعد دمج وزارة البيئة بوزارات أخرى، ما أثر على استقلالية القرار البيئي. يتطلب الانتقال نحو استدامة مناخية فعالة إصلاحًا مؤسسيًا حقيقيًا يعزز من استقلالية الهيئات البيئية ويضمن إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية.

مجتمع وعينة الدراسة :تمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي ونتيجة لصعوبة إجراء الحصر الشامل لكافة أفراد مجتمع الدراسة فقد قامت الدراسة باستخدام أسلوب العينات العشوائية البسيطة من خلال نشر الرابط الخاص بالاستبيان على كافة مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بأفراد مجتمع الدراسة وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 224 فرد وهم الذين أجابوا على اسئلة استمارة الاستبيان.

أداة الدراسة تم العمل على الاستبانة كأداة للدراسة وتم تقسيمها الى جزئين:

- **القسم الأول:** وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وتم تقسيمها إلى: النوع، العمر، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة
- **القسم الثاني**: اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة وتكونت من محور السياسات البيئية واشتملت على 5 عبارات ومحور العدالة المناخية واشتمل على 5 عبارات ومحور المحاسبة الخضراء واشتمل على 5 عبارات

وتم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات في الإجابة على أسئلة محاور الدراسة.

جدول (1) مستويات مو افقة عينة الدراسة على عبارات أداة الدراسة

المستوي	الدرجة
منخفضة جدا	1 – 1.79
منخفضة	1.80 – 2.59
متوسطة	2.60 – 3.39
مرتفعة	3.40 – 4.19

مرتفعة جدا	5.00 – 4.20

المعالجة الاحصائية

1. التوزيعات التكرارية، النسب المئوية
2. المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية
3. اختبار الفا كرونباخ
4. معامل الارتباط لبيرسون
5. معادلة الانحدار البسيط

صدق أداة الدراسة.

جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات أداة الدراسة

العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية
السياسات البيئية								
1	0.361**	0.000	3	**0.379	0.000	5	**0.582	0.000
2	0.371**	0.000	4	**0.752	0.000	---	---	---
العدالة المناخية								
1	0.433**	0.000	3	0.695**	0.000	5	0.445**	0.000
2	0.439**	0.000	4	0.590**	0.000	---	---	---
المحاسبة الخضراء								
1	0.671**	0.000	3	0.731**	0.000	5	0.781**	0.000
2	0.315**	0.000	4	0.706**	0.000	---	---	---

يتبين أن جميع قيم معاملات الارتباط بيرسون كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوي (0.05) وهذا يعني أن ارتفاع مستوي الصدق لعبارات أداة الدراسة

ثبات أداة الدراسة

جدول (3) نتائج ثبات أداة الدراسة

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرو نباخ
السياسات البيئية	5	0.778
العدالة المناخية	5	0.785
المحاسبة الخضراء	5	0.848

إجمالي استمارة الاستبيان	15	0.913

تبين أن قيمة معامل الثبات الفا كرونباخ أكبر من 0.7 لجميع محاور استمارة الاستبيان مما يوضح ارتفاع مستوي ثبات الأداة المستخدمة في الدراسة

خصائص عينة الدراسة

جدول (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للخصائص الشخصية

الخاصية	الفئات	العدد	%
النوع	ذكر	154	68.8
	أنثى	70	31.3
العمر	أقل من 30 سنة	69	30.8
	من 30 الى أقل من 35 سنة	49	21.9
	من 35 الى اقل من 45 سنة	61	27.2
	45 سنة فأكثر	45	20.1
المسمى الوظيفي	مدير	41	18.3
	نائب مدير	33	14.7
	رئيس قسم	64	28.6
	موظف	86	38.4
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	51	22.8
	من 5 الى اقل من 10 سنوات	66	29.5
	من 10 سنوات الى اقل من 15 سنة	73	32.6
	15 سنة فأكثر	34	15.2

ثانيا: تحليل استمارة الاستبيان

<u>محور تنفيذ السياسات البيئية:</u>

جدول (5) عبارات تنفيذ السياسات البيئية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
يعمل تنفيذ السياسات البيئية على زيادة قدرة الشركات العاملة في القطاع الصناعي على تحمل مسئوليتها البيئية	3.08	0.96	5	متوسط

بساهم تنفيذ السياسات البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للشركات العاملة في القطاع الصناعي	3.21	0.87	2	متوسط
بساهم تنفيذ السياسات البيئية في رفع مستوى أداء الشركات العاملة في القطاع الصناعي	3.17	0.86	3	متوسط
يعمل تنفيذ السياسات البيئية على تقليل نسب الضياع والهدرفي الشركات العاملة في القطاع الصناعي	3.13	0.89	4	متوسط
بساهم تنفيذ السياسات البيئية في تقليل نسب الفشل في عمليات الإنتاج في الشركات العاملة في القطاع الصناعي	3.27	0.85	1	متوسط
المتوسط	3.17	0.89	متوسط	

عند دراسة عبارات تنفيذ السياسات البيئية تبين أن جميع العبارات في مستوي الموافقة المتوسط مما يوضح وجود مستوى متوسط لتنفيذ السياسات البيئية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي بقيمة 3.17 وانحراف معياري 0.89

محور تحقيق العدالة المناخية:

جدول (7) عبارات تحقيق العدالة المناخية

العـبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي المو افقة
يساهم تحقيق العدالة المناخية على زيادة قدرة الشركات العاملة في القطاع الصناعي على مواجهة التغيرات المناخية	3.17	0.90	5	متوسط
يساهم تحقيق العدالة المناخية في قيام الشركات العاملة في القطاع الصناعي بتقليل الاعتماد على الغاز والوقود الاحفوري	3.20	0.91	4	متوسط
يساهم تحقيق العدالة المناخية في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الشركات العاملة في القطاع الصناعي	3.26	0.86	2	متوسط

يعمل تحقيق العدالة المناخية على زيادة قدرة الشركات العاملة في القطاع الصناعي على استخدام الطاقة النظيفة	3.24	0.92	3	متوسط
يساهم تحقيق العدالة المناخية على زيادة قدرة الشركات العاملة في القطاع الصناعي على الحصول على التمويل اللازم لها	3.36	0.84	1	متوسط
المتوسط	3.24	0.88	متوسط	

عند دراسة عبارات تحقيق العدالة المناخية تبين أن جميع العبارات في مستوي الموافقة المتوسط مما يوضح وجود مستوى متوسط لتحقيق العدالة المناخية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي بقيمة 3.24 وانحراف معياري 0.88

محور تطبيق المحاسبة الخضراء:

جدول (8) عبارات تطبيق المحاسبة الخضراء

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تعمل المحاسبة الخضراء على زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية	3.20	0.91	5	متوسط
تعمل المحاسبة الخضراء في تقليل نسبة الخطأ والاحتيال	3.14	0.92	4	متوسط
تساهم المحاسبة الخضراء في زيادة دقة المعلومات المحاسبية	3.30	0.86	2	متوسط
تعمل المحاسبة الخضراء على تخفيف عبء العمل المحاسبي وتسريعه	3.39	0.80	3	متوسط
تعمل المحاسبة الخضراء على تحقيق القابلية للمقارنة	3.16	0.86	1	متوسط
المتوسط	3.24	0.87	متوسط	

عند دراسة عبارات تطبيق المحاسبة الخضراء تبين أن جميع العبارات في مستوي الموافقة المتوسط مما يوضح وجود مستوى متوسط لتطبيق المحاسبة الخضراء في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي بقيمة 3.24 وانحراف معياري 0.87

ثالثا: اختبار فروض الدراسة

الفرض الأول: يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية للمحاسبة الخضراء على تنفيذ السياسات البيئية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي

جدول (9) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الأولى

P-VALUE	r	R^2	F	t	b
0.000	0.669	0.448	**179.812	13.409	0.628

يتبين من الجدول (10) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لتطبيق المحاسبة الخضراء على تنفيذ السياسات البيئية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي عند 0.05 واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الخضراء وتنفيذ السياسات البيئية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي عند 0.05 واتضح ان المتغير المستقل (تطبيق المحاسبة الخضراء) يفسر 44.8 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تنفيذ السياسات البيئية) وتبين أن كلما ازداد مستوى تطبيق المحاسبة الخضراء بمقدار 1 % ازداد مستوى تنفيذ السياسات البيئية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي بمقدار 0.628% مما يبين صحة الفرضية الاولى للدراسة

الفرض الثاني: يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية للمحاسبة الخضراء على تحقيق العدالة المناخية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي

جدول (10) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثانية

P-VALUE	r	R^2	F	t	b
0.000	0.805	0.648	**408.322	20.207	0.758

يتبين من الجدول (10) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لتطبيق المحاسبة الخضراء على تحقيق العدالة المناخية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي عند 0.05 واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الخضراء وتحقيق العدالة المناخية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي عند 0.05 واتضح ان المتغير المستقل (تطبيق المحاسبة الخضراء) يفسر 64.8 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تحقيق العدالة المناخية) وتبين أن كلما ازداد مستوى تطبيق المحاسبة الخضراء بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق العدالة المناخية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي بمقدار 0.758% مما يبين صحة الفرضية الثانية للدراسة.

نتائج الدراسة

1. وجود مستوى متوسط لتحقيق العدالة المناخية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي بقيمة 3.24 وانحراف معياري 0.88.
2. وجود مستوى متوسط لتنفيذ السياسات البيئية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي بقيمة 3.17 وانحراف معياري 0.89.
3. وجود مستوى متوسط لتطبيق المحاسبة الخضراء في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي بقيمة 3.24 وانحراف معياري 0.87.
4. وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لتطبيق المحاسبة الخضراء على تنفيذ السياسات البيئية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي عند 0.05 واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الخضراء وتنفيذ السياسات البيئية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي عند 0.05 وتبين أن كلما ازداد مستوى تطبيق المحاسبة الخضراء بمقدار 1 % ازداد مستوى تنفيذ السياسات البيئية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي بمقدار 0.628% .
5. وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لتطبيق المحاسبة الخضراء على تحقيق العدالة المناخية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي عند 0.05 واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المحاسبة الخضراء وتحقيق العدالة المناخية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي عند 0.05 وتبين أن كلما ازداد مستوى تطبيق المحاسبة الخضراء بمقدار 1 % ازداد مستوى تحقيق العدالة المناخية في الشركات العاملة في القطاع الصناعي العراقي بمقدار 0.758% مما يبين صحة الفرضية الثانية للدراسة.

التوصيات

1. العمل على زيادة قدرة الشركات العاملة في القطاع الصناعي على تنفيذ السياسات البيئية لمساعدتها في تحمل مسئوليتها البيئية.
2. الاهتمام بزيادة قدرة الشركات العاملة في القطاع الصناعي على تحقيق العدالة المناخية لمواجهة التغيرات المناخية.
3. العمل على زيادة قدرة الشركات العاملة في القطاع الصناعي على تطبيق المحاسبة الخضراء لزيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

قائمة المراجع.

1- أبو النصر، مدحت محمد، (2022)، التغيرات المناخية ودور الخدمة الاجتماعية الخضراء، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، ع37.

2- أبو تراب، تغريد قاسم، (2021)، دور السياسة البيئية في معالجة مظاهر التدهور البيئي في العراق، مركز الفرات.

3- أبوسكين، حنان كمال، (2020)، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع8.

4- أحمد، عمرو محمد صالح، (2024)، دور محددات الإفصاح المحاسبي عن التغيرات المناخية في تحسين جودة تقارير الأعمال المتكاملة، مجلة الإبداع المحاسبي، مج1، ع2.

5- بالرقي، تياني، غربي، عبد الحليم، (2009)، نظام المحاسبة الخضراء في إطار التنمية المستدامة، ملتقي التنمية المستدامة والمفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس ، الجزائر.

6- البسيوني، هيثم محمد عبد الفتاح، عاشور، إيهاب كامل، (2023)، مؤشر محاسبي مقترح للافصاح المعزز بالمناخ وأثره على جودة المراجعة، المجلة العلمية لدراسات والبحوث المالية والتجارية، ع2، ج2.

7- بشير، هشام محمد، (2022)، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، مج 16، ع 15.

8- بوردرجة رمزي، ولخشين عبير، 2022، تطبيق المحاسبة الخضراء آلية استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مج6، ع2.

9- تسعديت بوسبعين، (2022)، القياس الاقتصادي لأثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة سبيل للمحاسبة عنها، مجلة معارف، مج17، ع1.

10- حشوف، لبني، (2017)، دور السياسات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مركز جيل البحث العلمي، ع21.

11- خدومة، الوردي، زروق، زكية، (2018)، البحث عن ارساء قواعد للمحاسبة الخضراء في ظل تنامي بعد التنمية المستدامة وحمايته البيئية، مجلة الاقتصاد الصناعي، ع 15.

12- السبهان، طلال، (2024)، مخاطر التغيرات المناخية من منظور اقتصادي التحديات والفرص في بيئة الأعمال، مجلة المحاسبة، س 25، ع66.

13- سعفان، محمد محمود، دنيا نهي سمير وآخرون، (2024)، دور المحاسبة الخضراء في تحفيز سياسات تنوع الوظائف والاستجابة للتحول نحو وظائف المستقبل، مجلة العلوم البيئية، مج53، ع3.

14- سلامة، هناء علي عبدالله ، 2024، دراسة الأثر التفاعلي للإفصاح المحاسبي عن مخاطر التغيرات المناخية وجودة آليات حوكمة الشركات على قرارات المستثمرين، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، ع3، مج8.

15- شحاتة، محمد موسي على، (2023)، مؤشر الإفصاح المحاسبي عن معلومات التغيرات المناخية كمدخل لتقييم جودة محفظة التمويل المستدام وأثره على مؤشرات الأداء الرئيسية، جامعة مدينة السادات.

16- عبد الحسين، أمل، (2014)، واقع استخدام المحاسبة البيئية في المنشآت الصناعية بالعراق– دراسة تطبيقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والبيئية، ع31.

17- عبود، مروان محمد، (2023)، سياسات المناصرة المناخية في العراق: الواقع والطموح، مركز البيان للدراسات الاستراتيجية.

18- كردوي، سهام وآخرون، (2020)، مساهمة المحاسبة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة عينة من المستخدمين بولاية بسكرة 2018، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مج16، ع22.

19- متولي، مصطفي زكي حسين، الغريب، حسين سالم، (2023)، الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية تحديداً جديداً للمستثمرين والمعدين والمراجعين مع دراسة تطبيقية في البيئة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية، مج4، ع2.

20- محمد يسري يوسف، 2019، دور المحاسبة الإدارية في دعم التنمية المستدامة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر.

21- ميرغني، وليد، دمدوم زكرياء وآخرون، (2020)، تحديات تطبيق المحاسبة الخضراء من خلال مقاربة التكاليف على أساس الأنشطة- دراسة ميدانية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.

المراجع الأجنبية.

1. Kumar N Anil and others, (2015), A study on green accounting and its practices in India, journal of business and management, vol N03.
2. Ligi Jolly, (2014), green accounting-Away to sustainable development, a peer reviewed national journal, vol N01.
3. Nga, N. T. H., Ha, H. T. V., & Loan, N. T. T. (2019). Green Accounting and Sustainable Development of Listed Vietnamese Enterprises. Journal of Asian Review of Public Affairs and Policy, 4(1), 26-42.
4. l i A, and Lee E, (2023) "Commentary: Climate-Related Risks Disclosures in the Notes to Financial Statements: Descriptive Evidence from Australia", Australian Accounting Review, Vol. 33, No. 106.
5. Kerber Guillermo, Climate Change and Climate Justice "An Ecumenical Approach", In: Andrianos Lucas and Sneep J. W, Ecological Theology and Environmental Ethics, Ecothee-11, Orthodox Academy of Crete, Vol. 2, 2012, P.232.

6. AURENCE BINET, CAROLINE LIVIO, Guide vert à l'usage des entreprises, les éditions d'organisation, paris,
1993.